

الإصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

كبيراً عظيماً فكذلك ها هنا ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ أحدها أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده والثاني أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته والثالث أن يعنى به نفسه أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب فسئل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وقال التقدير في قولهم ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا فقليل له ما تقول في قولنا ما أعظم الله فقال شيء أعظم الله فأنكروا عليه وقالوا هذا لا يجوز لأن الله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ثم سحبه من الحلقة وأخرجوه فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال فأجاب بما قدمنا من الجواب فبان بذلك قبح إنكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا شيء أعظم الله بمنزلة الإخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ألا ترى أن عسى ولعل فيها طرف من الشك ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك وكذلك الامتحان يحمل منا على معانٍ تستحيل في حقه سبحانه إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فكذلك ها هنا يكون المراد بقولهم ما أعظم الله الإخبار أنه عظيم لا شيء جعله عظيماً لاستحالة وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالته .

وأما قول الشاعر .

(ما أقدر الله أن يدنى على شحط ... من داره الجزن ممن داره صول)